ترجمات | قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية | 18 أبريل 2018

جيرمي بنتام:
نحو ليبرالية مؤسسة على المنفعة العامة

بول كيلي
ترجمة: بدر الدين مصطفى

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2018
All rights reserved © 2018

جيرمي بنتام: نحو ليبرالية مؤسسة على المنفعة العامة[1]

بول كيلي
نقله إلى العربية: **بدر الدين مصطفى**

1 هذه ترجمة لدراسة بول كيلي Paul Kelly المنشورة في:

Political Thinkers: From Socrates to the Present (Oxford: Oxford University Press, 2003). Pp 344- 362

ثمة عداء من جانب اليساريين لبنتام بوصفه منظرًا سياسيًا للاقتصاد السياسي البرجوازي، وبالمثل ثمة عداء له أيضا من جانب اليمينيين بوصفه عقلاني التنوير الذي كرّس نفسه للقضاء على كل المؤسسات والقيم والممارسات الراسخة، ولا يزال بنتام يثير آراء قوية متضاربة. فلقد رأى ماركس أن بنتام والبنتامية أحد أعراض الدولة الرأسمالية الحديثة. وفي الوقت المعاصر، أشار الفيلسوف المحافظ ميشيل أواكشوط إلى بنتام بوصفه نموذجا للعقلاني المصاب بالثقة المفرطة في العقل البشري. وتراث بنتام بين الليبراليين مختلف عليه أيضاً. فقد اعتبر أ. ف. دايسي A. V. Dicey أن الليبرالية التي بلغت ذروتها في القرن التاسع عشر مع سياسة «دعه يعمل، دعه يمر» هي بمثابة عصر البنتامية. وبالإضافة إلى ذلك ثمة مؤرخ مهم آخر لليبرالية القرن التاسع عشر، وهو إيلي هاتفي Elie Hatévy يقدم صورة لبنتام باعتباره ليبراليًا فاشيًا أخذ أفكارًا ليبرالية تقليدية وقام بتحويلها إلى أدوات في يد الدولة الحديثة التي تتدخل في شؤون الآخرين. وفي أيامنا هذه يرى ليبراليو ما بعد رولز post-Rawlsian أن نفعية بنتام تعتبر عقبة أمام نظام حكم سياسي مستنير. إن بنتام هو رائد لسياسة «دعه يعمل، دعه يمر» وفي الوقت نفسه مؤيد لفكرة تدخل الدولة، هو عقلاني ليبرالي أو هو في أحسن الأحوال مفكر ليبرالي غامض مَهَّد لفكرة التضحية بحقوق الأفراد من أجل سعادة ورفاهية المجموع.

لقد ألقى تراث بنتام بظلاله على القرون التالية، وأثر تأثيراً كبيراً سواء على السياسة البريطانية أو على تطوير الأشكال المختلفة لليبرالية السياسية في بريطانيا. ولا تزال أفكاره موضع خلاف بين الكثيرين، ولا يعود ذلك إلى أن الجزء الأكبر من أعماله التي تركها لم تنشر فحسب، بل لأن فحوى فكره السياسي الحقيقي لا يزال غامضًا. في هذا الفصل، سأحاول أن أسلك طريقًا عبر تلك الاختلافات وأدافع عن تفسير لبنتام بوصفه مفكرًا ليبراليًا مهمًا مع التسليم بدور السلطة في الدفاع عن الأمن الشخصي والرفاهية، ومع شك قوي أيضا في السلطة، باعتبارها وسيلة قد تؤدي لإلحاق الأذى إلى جانب نفعها. ويبدأ الفصل بمناقشة للنظرية السيكولوجية لبنتام، ويستمر مع دراسته للقيمة والواجب. وهذان القسمان يكشفان عن أن بنتام لم يحاول إقامة تواصل ولو بسيطاً بين هذين المحورين من الفكر. ويركز الجزء الثالث على اهتمامه الكبير بالتشريع القانوني وتحليل القانون. ويوضح الجزء الرابع اهتمام بنتام بالإصلاح القانوني الذي حوله نحو الديمقراطية. ويتعرض الجزء الأخير لعلاقته المعقدة بالنظرية السياسية الليبرالية اللاحقة عليه.

السيرة الذاتية

اشتهر بنتام بطفولة بائسة، فلقد كان الابن الأكبر لأب طموح سعى لأن يكون ابنه مصدرًا لثروته وبصمته على العالم كرئيس لوزراء إنجلترا. وفي هذا الصدد، فإن بنتام مثل خيبة أمل واضحة. على الرغم من أنه قد ترك بصمة على العالم كراهب منعزل في ميدان الملكة، حيث أصبح مستشارًا ومراسلاً للمجموعة العالمية للتنوير. ولد جيرمي بنتام في الأول من فبراير 1748. وكان تعليمه سعياً نحو تحقيق طموح والده. دخل مدرسة وستمينستر في سن السابعة، وجامعة الملكة في أكسفورد في سن الثانية عشرة، وفي سن الخامسة عشر قُبل كمحامي مرافعة في لونكلن. ومثل بورك وماركس رفض ممارسة القانون، وأثناء تعلمه كمحامي مرافعة بدأ في قراءة كل المفكرين الأساسيين في التنوير الأوروبي، وقد أدى هذا إلى تغير موقفه من عدم الرغبة في ممارسة القانون إلى محاولة إصلاحه.

لقد اعتبر بنتام نفسه مساهما في مهمة التنوير، (يقيم بناء السعادة بسواعد العقل والقانون). وكانت المرحلة الأولى من تلك المهمة هي نقد الكتاب الرصين للسير وليام بلاكستون تعليقات على قوانين إنجلترا. كان كتاب بلاكستون هو البيان النهائي لنظرية القانون الإنجليزي العام وتطبيقه غير المدوَّن، وعلى وجه التحديد هو النظام الذي اعتبره بنتام عقبة أمام نظام سياسي ليبرالي وإنساني معقول. وقد كان نقد بلاكستون هو المشروع الرئيس لبنتام؛ وكل مشاريعه الإصلاحية الأساسية متأصلة بشكل ما في تراث بلاكستون. لم يكن نقد بلاكستون هو الأثر الذي تركه بنتام، بل كان الأدوات التي استخدمها للقيام بهذا النقد: مبدأ المنفعة كأساس نهائي للأخلاق، والفصل التام بين النقد المعياري والوصف والتحليل المنطقيين كأساس دراسته لطبيعة القانون.

لقد أصبح بنتام مؤسسا لفلسفة القانون التحليلية والنفعية، وأصبح مؤلفًا لكتب مثل عن القوانين بشكل عام Of Laws In General، شذرة حول الحكومة A Fragment on Government ومقدمة في مبادئ الأخلاق والتشريع the Principles of Morals and Legislation. وعلى الرغم من أن بنتام كان مؤلفاً غزير الإنتاج، إلا أنه لم يكن نشيطاً في نشر مؤلفاته، فلقد كتب تقريباً في كل موضوع، وترك وراءه مجموعة ضخمة من المؤلفات والمخطوطات غير المنشورة. وتشمل خططا لإصلاح اللغة والمنطق، وإصلاح السجون وتصميمها، وإصلاح الإجراءات البرلمانية، وإصلاح لمعظم جوانب السياسة الاجتماعية

والاقتصاد السياسي، بما في ذلك مشروعات للقضاء على المزورين. بعض من تلك المشاريع بلغ ذروته في مخططه البائس عن البانوبتيكون Panopticon[1]، وهو مشروع لإصلاح السجون. ومنذ ذلك الحين، أصبح البانوبتيكون تعبيرًا لطيفًا عن الجانب المظلم في التنوير، ولكن التجربة والفشل في محاولة تهذيب الأسلوب الوحشي الهدام الذي عاملت به بريطانيا المجرمين في القرن الثامن عشر، دفع بنتام إلى الاعتراض على الفكرة القائلة بأن السلطة هي وسيلة محايدة للإصلاح الجذري[2]. لقد رأى بنتام أن الحكومة هي وسيلة لتحقيق المصالح الشريرة sinister interests وينبغي التحكم فيها وضبطها من قبل كل مواطن يقظ. وقد قادته تلك التجربة في سنواته الأخيرة إلى التزام فعلي ونهائي بالديمقراطية النيابية. وقد حاول بنتام إحياء تلك الأفكار إبان الثورة الفرنسية، وانتشرت بالفعل بشكل كبير. وفي العقود الأخيرة من حياته، خطط وكتب مجموعة كاملة من المبادئ القانونية والدستورية لنشأة جمهوريات في أمريكا الجنوبية واليونان وحتى في طرابلس.

ولقد حقق له هذا الجهد العظيم شهرة واسعة خارج وطنه، ففي الوقت الذي أصبح فيه شخصية عامة في إنجلترا باعتباره قائد 'الراديكالية الفلسفية'، كانت سمعته الدولية هائلة. وفي كل هذه الأفكار والمخططات يظهر بنتام كل خصائص المخطط التنويري، وتبزغ عقلانيته الأصيلة من التفاصيل المعقدة لمجموعة مبادئه البسيطة. لقد كان بنتام ذا عقل تشريعي قانوني بالغ الرسوخ وعين فاحصة مدققة في التفاصيل. وبعيداً عن أن يكون «قنفذ» التنوير الذي يعرف شيئًا واحدا كبيرا، كان بنتام حساسا بالفعل تجاه صعوبات الإصلاح القانوني والسياسي والأخلاقي. لكنه كان مفكر التنوير الحقيقي في التزامه الثابت حيال ممارسة أكثر إنسانية وانفتاحاً وشفافية للسلطة الاستبدادية. وقرب وفاته في 1832 كان بنتام بمثابة رمز للإصلاح الليبرالي الراديكالي والمقصد الأعظم لكل من أرادوا إصلاح ما تبقي من نظام الحكم القديم.

مفاهيم رئيسة

المنفعة Utility، هي الكلمة التي اشتقت منها كلمة النفعية utilitarianism، وتعني تغليب مجموع اللذات أو المباهج على الآلام. إنها المعيار المطلق للقيمة. **السيادة** Sovereignty، هي السلطة التي تمتلك من خلال سلوك الطاعة لشعب ما. وهذا هو التصور الأساس الذي يشَّكل أساس نظرية الوضعية القانونية عند بنتام. **الحقوق** Rights، نتاج القانون، فهي نتاج الواجبات المفروضة بمعايير القانون. وبنتام هو صاحب فكرة الحقوق بوصفها مصالح مصانة protected interests. ولأن الحقوق نتاج القانون، فليس

1 هو اسم السجن الذي أراد بنتام إنشاؤه، وهو مشتق من كلمة يونانية معناها يضبط ويراقب ويعاقب، وقد أشارا لاكان وفوكو إليه كثيرا في كتاباتهما. (المترجم)

2 نستطيع أن نتفهم اهتمام بنتام بإصلاح السجون إذا عرفنا أن أقسي نظام للسجون في تاريخ الإنسانية كان في انجلترا آنذاك، حيث كانت الحكومة تقوم بتأجير السجون لأناس عاديين مقابل مبالغ مالية، ومن يدفع لابد أن يربح، وهذا يعني أن المحكوم عليه بالسجن كان لابد أن يدفع المال لإدارة السجن لينال الرعاية، ومن لا يملك المال كان يترك ليموت حتى يتم توفير نفقات رعايته. وقد أفاض فوكو في الحديث عن هذا في كتابه: *Discipline and Punish: The Birth of the Prison* (المترجم).

ثمة حقوق طبيعية. وتعني **بانوبتيكون** Panopticon (الكل مرئي) وتشير إلى نموذج في فن العمارة طوره صامويل بنتام لتنظيم المصانع. وقد اشتهر على يد بنتام بتطبيقه على نموذج السجن الذي يكون فيه السجان قادرا على مراقبة كل المساجين دون أن يكونوا على يقين من كونهم مراقبين أم لا. وتستخدم بعض الانتقادات المعاصرة فكرة البانوبتيكون كمجاز يشير إلى «الخداع» أو الجانب المظلم للتنوير.

المذهب النفسي في اللذة

إن النفعية بالنسبة إلى فلاسفة الأخلاق والسياسة المعاصرين نظرية غاية في البساطة. إنها تؤكد أن الخير هو القدر الأكبر من المنفعة أو السعادة، وهذا يعني المجموع الكلي لسعادة كل الناس المعنيين، والصواب أو واجبنا الأساس هو أنه أيما كان فعلنا فلابد أن نسعى بقدر الإمكان لتحقيق أكبر قدر ممكن من هذا الخير. وقد مرت النظرية الأساسية بتعديلات عديدة منذ بنتام، ليس أقلها إعادة تقييمها لفكرة الخير. معظم الاقتصاديين والفلاسفة استخدموا إشباع الأولويات الظاهرة كطريقة بديلة لتفادي صعوبات تقديم معيار للحالات الذاتية التي تحققها السعادة. على أن الفكرة الأساسية ظلت كما هي. إن الخير هو شيء مفرد، على الرغم من أنه يتجلى في كثير من الأفعال والحوادث الممكنة، إنه خاصية طبيعية مفردة، مثله مثل اللذة أو السعادة أو المنفعة. وواجبنا الأخلاقي مفرد أيضاً، وهو ضرورة أن نسعى لتعزيز وزيادة الخير والمنفعة بقدر المستطاع. وهذه الوجهة من النظر في النفعية يشارك فيها شراح على اختلافهم أمثال جون جروت في القرن التاسع عشر، وفلاسفة أمثال مايكل أواكشوط Michael Oakeshott وجاك سمارت Jack Smart وبيتر سينجر Peter Singer وجون رولز John Rawls في القرن العشرين.

هذه النظرية البسيطة والمتداولة عن النفعية لها العديد من المصادر في تاريخ علم الأخلاق، غير أن بنتام اشتهر بأنه واضع تلك النظرية. ولقد كان بنتام سعيداً بأن يسمي نفسه «نفعياً» في أواخر حياته، غير أن هذا الاعتراف ليس بمثابة إقرار من جانبه بوجود نظرية كاملة سابقة على نظريته، حيث إنه في الواقع لا وجود لمثل هذه النظرية. وبالتالي لا ينبغي أن نندهش، أثناء عرض موقف بنتام، إذا وجدناه ينحرف عن قواعد تلك النظرية البسيطة التي تبناها الكثير من الفلاسفة المعاصرين للدلالة على المنطق الأساس للموقف النفعي. إن تلك النظرية الشائعة في أفضل صورها ما هي إلا رسم كاريكاتوري مبسط لما اعتقد واحد من أعظم مؤسسيها أنها تشمله. ويجب على المرء أن يكون حريصاً جداً في تطبيق مصطلح «نفعي» على بنتام تماماً كحرصه في تطبيق نفس المصطلح على هيوم.

يُنظر إلى بنتام في الغالب على أنه مؤسس مذهب اللذة النفسي، وهو ما أكده في فقرته الافتتاحية الشهيرة في مقدمة لمبادئ الأخلاق والتشريع 1758؛ حيث يقرر بنتام في هذه السطور القليلة: «لقد وضعت

الطبيعة الإنسان تحت حكم سيدين مستبدين، الألم واللذة». هذان التصوران يقدمان أساس نظريته عن القيمة أو حساب الخير، وأساس نظريته عن الدافع والواجب، أو ما ينبغي علينا فعله.

إن السبب الوحيد الكافي للفعل والموجه له بالنسبة إلى بنتام هو خبرة السعادة وغياب الألم، من هنا كان انتماؤه لمذهب اللذة. إن اللذة هي إحساس نفسي مرتبط بأنماط عديدة مختلفة من الخبرة، مثله مثل الألم. ولذلك، فإن اللذة يمكنها أن تصاحب في الغالب أي نوع من الفعل. وهذا يقود إلى إمكانية التحدث عن أنماط من اللذة، لكن التمييز هنا مؤسس على تصنيف الأفعال والحوادث التي تصاحبها اللذة، وليس على أساس تمييز تصنيفي لفئات مختلفة من اللذة كما اقترح جون ستيوارت مل. اللذة هي اللذة سواء تحققت من خلال الطعام أو الفن أو الموسيقي أو الفلسفة أو الجنس أو حتى التمرغ في الطين!. إن اللذة هي الشيء الوحيد المتاح في ذاته لأنه - وفقا لمصطلحات بنتام - الرغبة أو التوجه المسبق نحو موضوع، وهي التي تجعل الناس يختارونها أو يتوجهون إليها. وما يعنيه هذا هو أن بنتام يستخدم مفهوم اللذة ليفسر به السبب وراء اختيار الناس هدفا ما والسعي من أجل تحقيقه، وهو لا يعني بذلك أن الناس تختار اللذة عن وعي كموضوع مباشر لأفعالهم وبشكل غير مباشر نحو الموضوعات والشخصيات والأحداث التي تسببه. إن الاختلافات الطبيعية في الظروف الإنسانية والإحساسات تفسر لماذا لا يسعي الجميع نحو نفس الموضوعات والغايات على اعتبار أنها تؤدي إلى نفس الدرجة من اللذة. وتفسر أيضاً لماذا لم يذهب بنتام إلى القول - على النقيض من وجهة نظر كثير من شراحه اللاحقين - أن مشرّعًا ينتمي إلى مذهب النفعية يمكنه أن يحقق الحد الأقصى من المنفعة أو اللذة عبر فرض خير واحد مفرد على كل الناس. وعلى الرغم من استخدام بنتام لعبارات لا شك فيها من قبيل حساب اللذات felicific calculus وعلم الحساب السياسي political arithmetic، فإنه كان حذرا أيضا في استنباط أي تشريعات سياسية بسيطة اعتمادا على نظرية دافعية اللذة. بالتأكيد، فإن الطبيعة الإنسانية موحدة بشكل كاف عند كل الناس ليجدوا اللذة في بعض الخبرات، مثل الطعام والحماية. ومن أجل إقرار هذا، فإن بنتام لا يتبع النفعيين السابقين الطبيعيين أمثال هيوم فحسب، لكنه يتبع أيضاً على نحو ملحوظ كافة المنظرين السياسيين الآخرين. ولكن مثل تلك الأحكام يمكن أن تكون فقط أحكامًا تجريبية، وبالتالي يمكن إثبات كذبها بالدليل. إن التنوع في الإحساس وفي الظروف الطبيعية والاجتماعية يمنع على نحو قاطع أية إمكانية لتحديد دوافع مفصَّلة بصورة قاطعة لتنظيم السلوك بدقة (المهمة الأساسية للمشرع). وبالرغم من أن بنتام يعرف اللذة على أنها «السيد المطلق» sovereign master الذي يفسر كل ما نفعله، إلا أنه في الواقع يعتمد في أحيان كثيرة على مفهوم الألم في بناء نظريته القانونية والسياسية. لأنه ليس الإحساس باللذة وحده هو الذي يفسر الفعل، بل تحاشي الألم أيضاً - أو تحاشي نقيض أو سلب اللذة.

وفي حدود مذهبه في علم النفس، فإن الألم واللذة متصلين بعضهما ببعض على نحو أساسي. لكن في حدود تطبيقه العملي لمذهبه في علم النفس على علم التشريع والحكومة، يغدو الألم بلا شك هو الأكثر

أهمية. إن كل ما يبتغيه الناس تجنب الألم. والتركيز على الإحساس باللذة موضوع معقد جداً، ليس فقط لأنه يثير مشكلات قياس قوة الإحساس، والتي لها خصوصية من الناحية النفسية. (لقد كان بنتام ذا بصيرة نافذة بشكل ملحوظ من حيث التسليم بالمشكلات التي سوف تجعل أجيال من المفكرين اللاحقين يتخلون عن مذهب اللذة النفسي، إضافة إلى استخدامه الجريء لأفكار مثل حساب اللذات)، ولحسن الحظ فإن اهتمامه بالجانب العملي - علم التشريع والحكومة - هو الذي دفعه للتحول إلى مثل هذه الأسئلة الأساسية. إن تصور الألم هو تصور متعدد الجوانب على نحو كاف. كل الأساليب التي قد تتخذها الأشياء يمكن أن تكون مصدر ألم للبعض دون البعض الآخر، لكن هناك بعض الأشياء التي تظل مؤلمة مهما كانت اللذة التي قد نحققها منها، وتشمل هذه الأشياء مسببات الموت، والعنف الجسماني، وتقييد الحرية. وعلى نحو دقيق فإن هذه الأشياء (بين أشياء أخري) هي التي تجعل المُشرع أو الحاكم في حاجة لأن يصدر مراسيم لتدعيم القواعد الأخلاقية أو القوانين. من المبادئ الأساسية لفن الحكم هو أن تعرف متي تصدر قانون لتنظيم سلوك وأن تعرف مقدار السلطة الإلزامية اللازمة لإصدار هذا القانون. إن الألم هو، على نحو وثيق، الموضوع الذي تتحدث عنه فقرة «السيدين»، لأن الألم هو أداة السادة المسيطرين الحقيقيين، وأعني بهم المشرعين والحكام.

ولا تقدم فقرة السيدين مفاهيم اللذة والألم لتفسر دافعيتنا نحو الفعل فحسب، ولكن أيضًا يستخدمها بنتام ليقدم لنا توضيحًا لمفاهيم القيمة؛ فبالنسبة إلى بنتام يجب أن تفسر كل أحكامنا عن الخير والشر بشكل مطلق في حدود تصوراتنا عن اللذة والألم. هذه المفاهيم هي في القلب من أي حساب للتقييم الأخلاقي لأن اللذة هي الشيء الوحيد الذي يمكن أن يكون خيراً في ذاته، ولا يمكن ردها إلى خير ما آخر أكثر جوهرية. وجهة نظره في التقييم الأخلاقي متصلة جوهرياً بوجهة نظره في الدافعية الأخلاقية والنفسية، لأن بنتام - مثل هيوم - أعتقد بأن مهمة الأخلاق هي التأثير في الفعل. ولذلك، فإن الاهتمام بارتقاء الأخلاق أو تدنيها مع ترك الفاعلين غير مبالين بكيفية القيام بالفعل هو في الواقع أمر غريب جدا. وهذا يعني أن الارتباط بين تفسير بنتام لعلم النفس الخلقي والحكم الأخلاقي ليس هو نفسه كما هو عند هيوم. ففي حين يقر هيوم بأن هناك أشكالا عديدة من الخير، فإن بنتام قد أوضح أن اللذة هي الخير الأقصى. وجزء من السبب وراء تفضيل بنتام للاعتبار الأحادي للخير أو للقيمة عن الاعتبار المتعدد هو زعمه أنه بدون نظرية أحادية فلن نكون قادرين على أن نعقد مقارنات بأن تأثير فعل أو موضوع (س) هو أكثر قيمة من الفعل أو الموضوع (ص)، في حين أن هذا الاختلاف يمكن أن نعطيه قيمة كمية. هناك سمة أخرى مهمة لمعياره في الخير أو القيمة هي أن تكون طبيعية. فبنتام يؤكد أن الخير يجب أن يكون خاصية طبيعية إذا كان في سياق الخطاب الأخلاقي العام. فإذا لم تكن هناك خاصية طبيعية تكمن وراء تصوراتنا وأحكامنا الأخلاقية، فإن أحكامنا ستصبح محض كلمات فارغة وزيف. إن بنتام، مثله مثل التجريبين المناطقة أمثال برتراند رسل وفتجنشتين المبكر في بداية القرن العشرين، يرى أن الكلمات والتصورات لابد أن تشير إلى بعض الكيفيات الواقعية في العالم لو كان من المستهدف أن يكون لها أي معنى. وإلا أصبحت هذه التصورات فارغة من المعنى بشكل

حرفي (وهذا، كما يجب أن نرى، جزء من المشكلة مع الحقوق الطبيعية والأخلاقية). لكن هذه المشكلة للمعنى ليست فقط مشكلة فلسفية؛ إنها مشكلة سياسية وأخلاقية عميقة بالمثل. لذا في غياب بعض الأسس العامة للأحكام الأخلاقية، فإنه لا يمكن التحكم في أي شيء والنتيجة هي فوضى مفاهيمية وأخلاقية. ومن المعروف أن بنتام يشير إلى أن كل النظريات الأخلاقية المتنافسة، إما أنها في الأصل نسخة ما معدلة من النفعية أو أنها سوف تفضي إلى التناقض.

واجبات وقواعد

إن الأحكام الأخلاقية مرتكزة على مذهب اللذة النفسية عند بنتام. فلكي نحكم على فعل بأنه صواب أو خطأ، فإننا نقيم مقدار اللذة التي ينشأ عنه أو مقدار الألم الذي يحول دون وقوعه. وكما أن تحاشي الألم وتحقيق اللذة هي أساس مذهب بنتام النفسي، فإن أي حكم على فعل ما بأنه يقدم أكبر قدر من اللذة سوف يقدم للفاعل سبب - على الرغم من أنه قد لا يكون سبب كاف بالضرورة - للقيام بهذا الفعل. وقد تم الاعتماد على هذا في الزعم بأن بنتام كان من القائلين بالفعل النفعي البسيط أو المباشر. لو أن الفعل الصواب هو الفعل الذي ينتج عنه أكبر قدر من اللذة لأكبر عدد من الأفراد، فإن مهمتنا بالتالي هي الدفع في هذا الاتجاه لنحقق أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس. وقد رأى البعض أن هذه البساطة هي واحدة من أعظم مميزات المذهب النفعي في الفعل. كل واحد عليه التزام مباشر وبسيط: وهو أن يحقق أكبر قدر من السعادة أو اللذة. وقد استمدت النفعية بأشكالها المختلفة في الفعل توجهها الأساس من بنتام.

في الواقع لم تكن حجة بنتام بتلك البساطة. فعلى الرغم من أنه كان بالفعل يُقر بهذا التوجه في نفعية الفعل، إلا أنه كان يمتلك نظرية في الإلزام أيضا قائمة على فكرة العقاب. وعلى أساس هذه الوجهة من النظر يمكن للشخص فقط أن يكون عليه إلزام بتحقيق أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس عندما يكون من الصواب أن يفرض جزاءً أو عقاباً عند الفشل في تحقيق ذلك. ويأخذ ذلك العقاب صوراً متعددة، تشمل الاستنكار الاجتماعي إضافة إلى الجزاءات الإلزامية التي تفرضها الدولة عبر النظام القانوني. بعض الأفعال التي تعجز في أن تحقق المنفعة القصوى لها عواقب هامشية، خاصة تلك التي تتعلق بأمور ذات أحكام صعبة ككيفية الاستغلال الأمثل لوقت شخص ما في موضوعات محددة. لكن هناك قضايا أخرى - خاصة تلك التي تسبب ضررًا محددًا لأفراد بعينهم بوصفها وسائل لمصلحة فردية - ينبغي عدم تشجيعها من خلال فرض عقوبات. وأكثر الأذى خطورة يُفسر في الجرائم والانتهاكات الواردة في قانون العقوبات.

ومن الصعوبة استخدام القانون الجنائي لمواجهة الأفعال التي تفشل في تحقيق أكبر قدر من اللذة؛ بل أنه يستخدم لمقاومة الأفعال التي تسبب أذى بالغ. ونظرية الإلزام هذه القائمة على العقاب تجعل التفسير

الشائع لنظرية بنتام عن نفعية الفعل معقدا، لأنها تبدو كأنها تقوض نظريته في الخير، أعني ذلك الذي يزيد من النفعية إلى الحد الأقصى، من خلال توضيحه للإلتزام، أي الذي يفترض أن واجباتنا محددة ببنية القواعد التي تفرض العقوبات في حال عدم القيام بأفعال ما. وبوضوح، يمكن أن تكون لدينا إلزامات، مثل تلك المبنية على اتفاقات وتعهدات والتي تستحق عقوبة القانون والرأي العام ويمكننا أن نتغاضى عنها، لأنها لا تعمل بشكل مباشر على تحقيق أكبر قدر من المنفعة. وبالفعل من السهل أن نتصور حالات يتعاقد فيها الشخص على فعل ما لكن حيث يكون هناك عاقبة لتغير ما في الظروف فإننا نتصور أن عدم الإذعان لهذا التعاقد يحقق منفعة أكبر. ليس كل فعل متوافق مع الواجب الجزائي سوف تنتج عنه أقصى فائدة. ولقد كان بنتام على وعي بهذه المشكلة، ولهذا ظل محافظا على صيغة نفعية الفعل للحكم الأخلاقي، ولقد أدرك أيضاً أهمية القواعد والحقوق والاستراتيجيات اللا مباشرة من أجل تدعيم منفعة الكل. وتشمل نظريته الأخلاقية والسياسية توضيحًا للاستقامة الأخلاقية في حدود الفعل الذي يحقق أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس، لكنه كان مدركا أيضاً أن نظرية أخلاقية ملائمة لا يمكن أن تعمل ببساطة مع إلزام مفتوح بتحقيق أكبر قدر من السعادة دون أن تدحض نفسها بنفسها.

لقد قدم بنتام سببين للتأكيد بأنه ليس من الضروري أن يحقق كل شخص واقع تحت إلزام مباشر أكبر قدر من المنفعة، السبب الأول تفضيل الذات self-preference والسبب الثاني مفهوم التوقع expectation. وكلاهما متضمنان بصورة مباشرة في مذهب بنتام النفسي، لكن كلاهما لم يُناقش بشكل كاف في الكتابات التي كتبت عن بنتام.

إن التفضيل الذاتي هو الحكم التجريبي القائل بأن الأفراد جميعاً يسعون نحو تحقيق سعادتهم ومصالحهم الخاصة. ولا يعني هذا أن الأفراد يمكنهم فقط أن يتابعوا مصالحهم الذاتية بشكل محدود. وحيث إن مذهب بنتام في علم النفس يعد مذهبا أنانيا، فإنه يمكننا القول بالمعني الضعيف إن كل الدوافع يمكن تفسيرها من خلال ما يربطها بمصالح الأفراد الفاعلين حتى ولو فقط بشكل غير مباشر. وبوضوح، فإن التجربة تكشف عن أن الأفراد يهتمون بظروف ومصالح الآخرين، لكن هذا الاهتمام حتى يكون دافعًا فإنه يجب أن يتم ربطه باهتمامات ومصالح آخرين. هذه الصورة من الأنانية النفسية تتفق إلى حد ما مع الغيرية الظاهرية والأفعال المتعلقة بآخرين. يضحي الآباء بكل وضوح بمصالحهم الشخصية من أجل أبنائهم. وعلى مذهب بنتام النفسي أن يفسر بوضوح مثل هذه الوقائع. وبالرغم من ذلك، فإن بنتام يعتقد أيضاً بأن لديه دليلا تجريبيا جيدا على القاعدة البسيطة التي تذهب إلى أن معظم الأفراد يفضلون مصالحهم الخاصة على مصلحة العدد الأكبر من الناس. هذا الحكم يعزز مبدأه عن 'التفضيل الذاتي'، والذي أصبح المقدمة الأولى لنظريته الدستورية المكتملة، والدفاع عن الديمقراطية النيابية في مبادئه الدستورية[3]. وهنا فإن وجهة نظر

3 *Collected Works of Jeremy Bentham*, ed. J. H. Burns, J. Dinwiddy, F. Rosen, and P. Schofield (Oxford: Clarendon Press, 1983).

بنتام عن مشكلة التفضيل الذاتي تكون الأكثر خطورة، لأن مكافآت الفساد (الحكام الذين يسعون نحو تحقيق مصلحتهم الخاصة قبل مصلحة الشعب) تتجاوز كل حد. غير أن القضية ليست خطيرة فحسب في السياسة والتشريع. فلو أن الأفراد يخلطون مصالحهم الخاصة بالمصالح العامة، فإنهم لن يغدو قادرين على تبني وجهة النظر المجردة المستمدة من الإشباع المباشر لأعظم سعادة لأكبر عدد من الناس. ولذلك، فإن بنتام يرتكز على مؤسسات القانون والأخلاق العرفية ليؤسس نقطة التقاء بين المصالح والواجبات. إن واجبات وإلزامات القانون، وبدرجة أقل الممارسات الأخلاقية المتعارف عليها، هي أمور ضرورية لتنسيق أفعال التقدير الذاتي الفردية في مسارات تؤدي إلى أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس. ولا يعتقد بنتام أنه لو تُرك الناس لأنفسهم، فإنهم سيكونون قادرين على التصرف بطرق تزيد المنفعة إلى الحد الأقصى. وليس من الغريب أن تكون القواعد والقوانين هي وسائل مهمة للعمل على المنفعة القصوى. ويستخدم بنتام نفس الحجة لكنها مطبقة على موظفي الحكومة في كتابه ضمانات لمواجهة سوء استخدام القاعدة Securities against Misrule[4]. وفي هذا الكتاب يناقش التدابير المخصصة لمنع محاولة استخدام القلة الحاكمة سلطتها على الحكومة في مقابل الأغلبية المحكومة.

إن فكرة إدخال أفعال التقييم الذاتي في مسارات تزيد من الحد الأقصى للمنفعة بدت لبعض الشراح تساهلاً غير مفيد مع سياسات التحكم الشمولي الاجتماعي مع التشريع البنتامي الذي يحاول أن يشجع أو يثبط الدوافع الفردية كي يخلق (الرجال الجدد) في واقع نفعي بائس[5]. ومع ذلك، وبرغم شغفه بتقديم مشروعات للسجون النموذجية وإصلاح القانون المهترئ، فإن بنتام احتفظ بشك ليبرالي جيد تجاه قدرة الحكومات على تحقيق أعظم سعادة ممكنة من خلال التشريع المباشر والسياسة الاجتماعية. فضلاً عن أنه كان مهتماً بشكل أكبر باستخدام سلطة الحكومة للحد من الأضرار من خلال منع الأفعال التي تخل بالشروط الأساسية لرخاء الأفراد. إن المهمة الرئيسة للقانون تتمثل في تمكين المشرع من حماية بعض المصالح الأساسية من خلال توزيع الحقوق المدنية والسياسية، وبقدر الإمكان ترك الأفراد أحرارا في السعي نحو مصالحهم الخاصة في إطار فكرة الحقوق والواجبات. وتحقيق أكبر قدر من السعادة، لابد أن يصبح نتاجا للهدف الأساس للمشرع، والهدف الأساس للمشرع هو تقليل الألم إلى أقصى حد ممكن.

إن أية نظرية نفعية مقبولة مرتبطة بالتسليم بالقيمة الأداتية للقواعد كوسائل للمساواة الاجتماعية. لكن لا يزال هذا يمثل بالنسبة إلينا مشكلة لو أن تضمين بنتام للنظرية الأخلاقية هو تضمين لنفعية الفعل، لأن مثل هذه النظرية سوف تسمح لتلك القواعد بأن تكون إلزامية لو أنها تحقق المنفعة الأقصى، وسوف تكون هناك دائماً مناسبات وظروف تكون فيها الفائدة أكبر بتجاهل مثل هذه القواعد أو المبادئ. وهنا يكمن التوتر

4 ibid. (1990).

5 David Manning, *The Mind of Jeremy Bentham* (London: Longmans Green, 1968), passim, and Charles F. Bah - ueller, *The National Charity Company* (Berkeley: University of California Press, 1981) 1-11 and 201-17.

الكامن بين النفعية ومتطلبات القانون، لا يمكن للمصلحة البراجماتية المباشرة لقيمة القواعد أن تتغلب عليه. ثمة المزيد في نظرية بنتام أيضا، وهذا يقودنا إلى استخدام مفهوم التوقع expectation. إن القواعد لا تقدم لنا بشكل محض نقطة التقاء بين الواجبات والمصالح، على الرغم من أهمية ذلك، فإن لها وظيفة محورية أيضاً تقوم فيها بالسماح بالتوقعات وبمنافع التوقعات. إن مفهوم التوقع هو مفهوم أساس بالنسبة لنظرية بنتام الأخلاقية والقانونية ويفسر لماذا يفكر بنتام في مهمة الإصلاح النفعي في ضوء علم التشريع، ويفسر لماذا يعتقد بنتام أن إصلاح المؤسسات السياسية، وكذلك علم الاقتصاد السياسي وفنه، هي أمور تابعة لعلم التشريع. وكذلك، فإن أهمية الأمن من بين الغايات الأربع التابعة للتشريع التي حددها في مبادئ القانون المدني[6] بالإضافة إلى القيمة التي علقها بنتام على ثبات وضع أصحاب الملكية والحقوق القانونية والألقاب، كلها تجد أساسها في مدلول مفهوم التوقع[7].

إن مفهوم التوقع يشمل كافة تلك المعتقدات والأحكام التي تفترض درجة من الاستمرارية بين الحاضر والمستقبل كما أنه يمنح الأفراد القدرة على تصور ذواتهم في المستقبل من خلال خططهم وتطلعاتهم: 'بواسطة (التوقع) نتمكن من تصور خطة عامة للسلوك؛ بواسطته، فإن اللحظات المتعاقبة التي تشكل ديمومة الحياة لا تكون مثل النقاط المنعزلة والمستقلة، لكن تصبح أجزاء من كل متصل'[(6)]: إن مفهوم التوقع يشكل أساس نظرية في الشخصية أكثر تركيبا مما ينسب عادة إلى بنتام. إن مزايا التوقع هي بمثابة فئة خاصة من إشباع الحاجات التي تعتمد على تحقيق التوازن في المعتقدات والمعايير. وتشمل تلك المزايا متع الترقب فضلا عن المتع التي تنتج من إنجاز الخطط والمشروعات. إن المنافع على الرغم من أنها لا تشكل فئة مميزة من الإشباع المباشر، يراها بنتام فئة مهمة على نحو خاص، وبالتالي لها أهمية خاصة عند المشرعين والحكام. هذا الاهتمام بسلامة التوقع يساعد على تفسير اهتمام بنتام بالإلزام. وفي حين أن أي تقييم للفعل الصواب ينبغي أن يكون وفقاً للحد الأقصى من المنفعة، فإن الأفراد والمسؤولين العموميين مثل القضاة لديهم ذريعة قوية لاحترام الحقوق والقوانين، ليس فقط لأنها تمهد الطريق ببساطة لتنظيم الفعل، بل أيضاً لأنها تقدم نماذج للتوقع الذي سيتعرض للتقويض لو أن الأفراد اعتبروا إلزام القوانين هو محض نصح وليس إلزام. إن القواعد يمكنها فقط أن تقدم نماذج ثابتة من التوقع لو أن الأفراد والمسؤولين الرسميين مثل القضاة والحكام تعاملوا معها على أنها فئة غير مشروطة، وعبر هذا الطريق يمكن لمثل هذه القواعد أن تقدم الفائدة الأعظم.

لكن إذا كان أي نظام من القواعد يفضي إلى توقعات ثابتة، فيبدو أن أية تغيرات في نظام ما من القواعد من أجل زيادة المنفعة ستصبح ملفقة من خلال اللامنفعة الناشئة من التداخل مع التوقع. وهذه القراءة

6 *The Works of Jeremy Bentham*, ed. J. Bowring, 11 vols. (Edinburgh: James Tait, 1838-43), i. 308

7 P. J. Kelly, *Utilitarianism and Distributive Justice: Jeremy Bentham and the Civil Law* (Oxford: Clarendon Press, 1990), 71-103

تشير إلى أن بنتام كان شخصا محافظا إلى حد بعيد وعلى قناعة بأن أي تغيير في القانون قد يؤدي إلى منع المنفعة. لقد تبنى بنتام مثل هذا الموقف المتحفظ في العديد من القضايا طوال مسيرته. خاصة عندما كان يتعامل مع مطالبات بإعادة توزيع الملكية، كان سرعان ما يؤكد أن «المساواة» سوف تقوض سلامة التوقع، ولأنه ظل مدافعاً عن الإصلاح الراديكالي القانوني والاجتماعي، فإنه لا يستطيع أن يجعل من حجته عقبة أمام أي تغير. وعلى الرغم من أنه قد ظل مصلحاً محافظا، فإن بنتام قد آمن بأن كل تغير يجب أن يتم تفعيله داخل النظام القانوني مادام ثمة تعويض مناسب سوف يقدم لأولئك الذين تضررت مصالحهم. تحقيقا لتلك الغاية طور بنتام 'مبدأ الحيلولة دون وقوع ما هو غير مرغوب فيه' disappointment-preventing principle والذي غدا بمثابة تعديل لمبدأ المنفعة يهدف إلى تقويض التغيرات التي تهدف بطريقة أو أخرى إلى زعزعة سلامة التوقع. وفي دفاعه عن الديمقراطية النيابية، أكد بنتام على ضرورة تعويض أصحاب الوظائف غير المفيدة حال إلغائها. والأهم من ذلك، أن الإصلاح القانوني كان جزءا صغيرا من المشكلة، عندما خلقت الممارسة الجارية الغموض وفشلت في أن تحقق سلامة التوقعات واستقرارها بسبب الخلاف حول المسميات الشرعية والسلطة. الكثير من دفاع بنتام عن الإصلاح النفعي كان الهدف منه أن يتم داخل إطار النظم القانونية بدلاً من أن يكون صورة من الثورة الطوباوية من النوع الذي استخدمته الثورات الفرنسية وانتقده بشدة بنتام في مغالطات فوضوية Anarchical Fallacies[8]. حتى في السنوات الأخيرة لبنتام، عندما تحول إلى الدفاع المخلص عن تصنيف وبنية نظام 'مثالي' كامل من القوانين أو ما أطلق عليه Pannomion، فإنه قد ظل مشغولا بالاستقرار. لذلك كان متميزا في عرض قانونه الدستوري لنشأة دول مثل اليونان، والذي لم تنشأ فيه قضية سلامة التوقع تحت النظام القائم.

إن اهتمام بنتام بالمساواة وتفضيل الذات والتوقع وسلامته يكشف عن أن نظريته النفعية لم تكن مجرد نظرية بسيطة في التفكير العملي. ومن المؤكد، أنه قد ظل مهتما بالفعل النفعي فيما يتعلق بالحكم الأخلاقي، لكن في الواقع كان هذا متميزا عن معالجته لموضوع صناعة القرار. وبالفعل، فمنذ شعار المواطن الصالح في شذرة حول الحكومة 1776 - أن يطيع بدقة، أن ينتقد بحرية - كان من الواضح أن بنتام قد أراد الكشف عن أن العلاقة بين الحكم الأخلاقي والنفعية بوصفها استراتيجية قرار هي علاقة معقدة وليست بسيطة كما يفترض بعض النفعيين المعاصرين.

السيادة والقانون

إن شهرة بنتام الراهنة مؤسسة على مذهبه النفعي وتصوره الوضعي للقانون. وربما لهذا السبب، نفعيته واتجاهه الوضعي، أصبح شخصية غير مرغوبة إلى حد كبير بين النقاد المعاصرين. إن الاتجاه

8 *Works of Jeremy Bentham*, i. 308

الوضعي في القانون هو الاتجاه القائل بأن 'القانون' يتميز بشكل مطلق عن الأخلاق، وأن أي تحقيق أو دراسة عن طبيعة القانون أو عن سلطته المعيارية أو الإلزامية يجب أن تكون مستقلة عن الدوافع الأخلاقية. إن ما يمكن أن يكون عليه القانون محكوم بسلسلة من المصادر السلطوية الثابتة والمحددة مثل الأمر السيادي أو التشريعات البرلمانية السيادية. وليست هناك أية اعتبارات للكيفية الأخلاقية لهذه القواعد أو الأوامر. وبالنسبة إلى الوضعية القانونية، فإن البرلمان يمكنه أن يضع قانونا أحمقا أو حتى غير أخلاقي، لكن مع ذلك تظل له سلطة قانونية وإلزامية. لم يكن بنتام أول وضعي قانوني. لقد كان توماس هوبز وضعيا بهذا المعنى، كما كان العديد من الكتاب قبل بنتام أيضاً، ولكن بنتام حقق للنظرية أهميتها الكلاسيكية الحديثة في كتاب أسماه في القوانين بشكل عام of Laws in General، والذي أكمله في ثمانينيات القرن الثامن عشر لكنه لم ينشر حتى سبعينيات القرن العشرين. في هذا الكتاب يقدم بنتام دفاعه الأكثر وضوحا ورسوخاً عن التمييز بين التشريع 'التفسيري' expository والتشريع 'الرقابي' censorial، أي بين التشريع الذي يوضح القانون، والتشريع الذي يعلن ما يجب فعله.

ومن أجل التأكيد على التمييز الواضح بين القانون كما هو والقانون كما ينبغي أن يكون؛ سعى بنتام إلى تقديم نقد جذري للقانون الإنجليزي العام وكذلك للمدافع الأكثر شهرة عنه، وهو السير وليام بلاكستون William Blackstone. لقد أصبح الهجوم على بلاكستون أمرا محببا لدى بنتام. وعلى الرغم من أن التعليقات على القانون الإنجليزي The Commentaries on the Laws of England لبلاكستون قد نشرت في 1769 إلا أن بنتام ظل مناهضا لها حتى وفاته عام 1832. لقد كانت شروحات بلاكستون خلاصة وافية غير نقدية للقانون العام وقانون الطبيعية وأيديولوجية العقد الاجتماعي؛ غير أن بنتام لم يكن مشغولا ببلاكستون لذاته، وإنما بهذا الجمع الانتقائي للأفكار، خاصة ما يتعلق منه بالقانون العام. ولفهم اهتمام بنتام بمساوئ أحكام القانون العام واهتمامه بالإصلاح القانوني كجزء جوهري من نظريته السياسية النفعية، يجب علينا أن نتذكر الأهمية التي يوليها للتوقعات الثابتة كجزء أساس من النفعية. إن ثبات التوقعات هو بالنسبة إلى بنتام الفضيلة الأولى لأي نظام قانوني، وهو بشكل غير مباشر السبب الرئيس وراء وجود أية أنظمة قانونية. ومع ذلك، فإن ثبات التوقع هو ما يتم إنكاره من جانب القانون العام. ولتدعيم هذه الوجهة من النظر لجأ بنتام إلى المبدأ القانوني الشائع 'احترام الأحكام القضائية السابقة' stare decisis، أو ما سبق إقراره، والذي من خلاله يصدر القضاة أحكامهم في قضايا معقدة. إن مشكلة اللجوء إلى الأحكام القضائية السابقة تتمثل في أن القاضي يتوجب عليه أن يستدل بطريقة تناظرية من وقائع قضائية سابقة ليحدد الحق أو الملكية أو المسؤولية في قضايا خلافية معروضة عليه، وهو لا يطبق مجموعة من القواعد المعطاة مسبقاً ببساطة، بل يقدم تفسيرا للكيفية التي يمكن أن يكون بها القانون المجسد في حكم ما إمكانية للتطبيق على قضية لاحقة. والمشكلة مع هذه الصورة التمثيلية للقانون العام في وجهة نظر بنتام أنها تعوق فكرة النماذج الثابتة للتوقع،

والتي يجب أن تنمو حول قواعد واضحة ومحددة. القواعد التي لا تجعل القانون حاسما أبداً؛ يتم تعديلها دائماً في ضوء 'تقييم' القاضي للقانون. لذلك، لن تقدم تلك القواعد أبداً أساسا آمنا للاستنتاج العملي. وتعني في أسوأ الحالات أن شخصا ما يجب أن يعاقب، لأنه قام بفعل ما بشكل تم وصفه سابقاً في القانون، لكن لأنه لم يعرف هذا القانون أبداً فإنه قد تصرف على نحو مختلف. إن القانون العام بالنسبة إلى بنتام هو نوع من 'قانون الكلب' dog law: 'عندما يقوم كلب بتصرف تريد أن تنهيه عنه، فإنك تنتظر حتى يقوم الكلب بهذا التصرف، ثم تضربه بسببه. وهذه هي الطريقة التي تخلق فيها قوانين لكلبك، وهذه هي الطريقة التي يصنع بها القضاة القوانين من أجلي ومن أجلك'[9]. إن القانون العام بفشله في تدعيم ثبات التوقعات يسقط بشكل متعمد الهدف النفعي للنظام القانوني. حتى تؤمن التوقع، فإن القانون يجب أن تكون له سمة ما، وهذه الفكرة بالتحديد هي التي تقود إلى نظرته الوضعية للقانون. وحالما نعرف هذه السمة في حدود مصطلحات بعض الشروط العامة للإدراك، يكون لدينا فهم واضح للقانون. ولسنا في حاجة لأن نركن إلى سمته الأخلاقية. وبالتأكيد، فإنه وفقا لبنتام سيغدو هناك اتصال بين القانون والأخلاق في أي مجتمع صالح؛ لكنه سيكون اتصال محتمل. فليس جزء من تعريف القانون أن يكون له سمة أخلاقية.

وعلى النقيض من التأليف الانتقائي بين القانون العام والقانون الطبيعي الذي حدده بلاكستون، طور بنتام نظرته الوضعية للقانون. وتحدد هذه النظرية القانون بالأوامر السيادية وبتطلعات صياغة - التوقع. لذلك، فإنه ينظر إلى ما أشار إليه الفلاسفة على أنه نظرية (انطباعية) عن القانون، والتي تختلف جذرياً عن نظرية الأوامر البسيطة simple command theory التي ظهرت في القرن التاسع عشر على يد جون أوستن تلميذ بنتام[9]. إن الأوامر والتطلعات تستمد صحتها كقوانين من هيئة شعبية معروفة، وهذا يقودنا إلى مركزية مفهوم السيادة في نظرية بنتام عن القانون.

تمثل السيادة تصورا مركزيا في النظريات الوضعية عن القانون، لأنها الطريقة التي تحدد المصادر المخولة للقواعد القانونية والبت في صلاحية القاعدة. ويستخدم بنتام مفهوم السيادة ليفسر مصدر القانون وصلاحيته، بالإضافة إلى أن هذا المفهوم له بعده السياسي أيضاً، وقد فسره في شذرة حول الحكومة. وفي هذا الكتاب يستخدم فكرة السيادة، ليقدم معيارا لتمييز جماعة سياسية مستقلة مثل الدولة. إن السيادة والدولة السياسية المستقلة هما شيء واحد تمتاز فيه السلطة السيادية بالطاعة من جانب الشعب في مقابل أنها لا تطيع أية سلطة أخرى. وسوف يُلاحظ أن فكرة بنتام ترتكز ببساطة على حقائق اجتماعية عن عادات الطاعة بين الناس والدولة. وهذه الأشياء لسنا في حاجة لأن نستحضرها من حجة أخلاقية، فهي إما أن تكون موجودة أو غير موجودة. على أن بنتام لم يطور هذا الجانب من نظريته لدرجة أبعد من اهتمامه بالتضمينات القانونية لحجته.

9 Ibid. II. 496-529

هناك ثلاثة مكونات أساسية لفكرته عن السيادة في نظريته عن القانون. أولاً، إنها تضمن فاعلية القانون. وهذه هي الفكرة الوضعية الشهيرة بأن السيد يفرض قواعده الجزائية وفقا لاحتكاره للقوة أو العنف على أولئك الذين يتجاهلون تلك القواعد. وبهذه الطريقة تكشف السيادة عن الدافع الرئيس (إن لم يكن الوحيد) الذي بسببه يخضع الناس للقانون. ثانياً، إنها تقدم المبدأ الذي يربط بصورة نسقية بين كل مكونات النظام القانوني. وهذا يعني أنها تعضد العلاقات بين الهيئات التشريعية والمحاكم والأنواع المختلفة من المحاكم في النظام القانوني. ثالثاً، إنها تحدد معيار جدارة القوانين وعلي هذا الأساس يمكن أن نميز بين ادعاءات القانون الجديرة بالثقة والمزيفة. ولهذا أهمية خاصة إذا ما كان القانون يمثل مصدرا للتوقعات السليمة. وبالنظر إلى هذه المكونات الثلاثة مجتمعة، فإننا نجدها تقوم بوظيفة أنطولوجية لأنها تخبرنا عن طبيعة الأشياء، القوانين، المبادئ، المعايير، والأوامر، وتقوم بوظيفة ابستمولوجية، لأنها تقدم المعيار الذي نستطيع به أن نميز القوانين الحقيقية أو الموثوق بها من القوانين السيئة. وبجانب هاتين الوظيفتين الابستمولوجية والأنطولوجية، فإن نظرية السيادة تخبرنا شيئا ما عن أسلوب وجود تلك المعايير، أعني به، أن تلك المعايير يجب أن تكون مؤلفة من مسائل واقعية بسيطة وليست هويات تفسيرية، وبذلك يمكننا تحديدها بشكل عام. ويفسر هذا لماذا استخدم بنتام الوقائع الاجتماعية مثل عادات الخبرة التي يمكن تعريفها بطريقة غير ملتبسة دون أن تكون لدينا نفس المعرفة القاصرة على جماعة بعينها مثل القضاة.

وبخلاف الوضعيين الأوائل مثل هوبز، لم يذهب بنتام إلى أن السيادة تتمثل في شخص واحد أو حتى هيئة عامة واحدة، على الرغم من أن هذه هي الحالة التي تكونها في الواقع. لقد تشكلت السيادة بعادة التسليم بين الناس بصرف النظر عن موضوع هذا التسليم المعتاد. فمن الضروري أن يكون ثمة شخص ما أسمى أو مجموعة من المؤسسات تحت الدستور. إن ما كان جوهرياً بالنسبة إلى بنتام هو أن المصدر السلطوي للقانون مسلم به ومألوف بشكل عام كمصدر لصحة القواعد التي يجب أن توجه الفعل وتدعم النماذج الثابتة من التوقع.

يفسر بنتام السيادة في ضوء عادة الطاعة بين الناس. هذه العادة لا تكشف ذاتها فقط في حدود أوامر السيادة: إن تفسيرها لفاعلية القانون لا ينبغي أن يفسر صحتها. وبالنسبة إلى صحتها، فإن عادة الطاعة يجب أن تشمل بعض المكونات القصدية؛ أي بعض المعتقدات بأن جوهر الطاعة هو الاستجابة الأولية لأوامر السيادة والتطلعات الناتجة عن توقع ما سوف يفعله آخرون. ولذلك، فإن فكرة الطاعة هي فكرة معقدة تعتمد على معتقدات وتوقعات تتعلق بسلوك وتوجهات أعضاء آخرين في الجماعة.

وهكذا تكون وجهة نظر بنتام في القانون والسيادة كسلسلة من الوقائع الاجتماعية تسمح للقانون بأن يكون له محتوى عاما ومحددا مختلفا عن القانون العام الذي سخر منه في عمل بلاكستون. وبهذه الطريقة لابد أن يقدم تركيز واضح من التوقع، مهما كان محتواه، ومن شأن هذا أن يكفل وظيفته النفعية.

وبالطبع، سوف يظل السؤال مطروحا عما إذا كان ثمة مجموعة من القواعد هي التي تشكل الأساس الأفضل للمنفعة أكثر من غيرها، إلا أن هذا الحكم سيكون مستقلا عن الأحكام الخاصة بطبيعة القانون ذاته. لقد كان بنتام حذراً عندما تعامل مع القانون، لكنه ظل مصلحاً راديكالياً على الرغم من هذا الاحتراز. فقد أراد فقط أن يؤكد على أن المهمة الرقابية التي أدرج تحتها علمه النفعي في التشريع يجب أن تتحقق بجانب علم القانون التفسيري بنفس الطريقة التي اعتقد فيها أن المواطن الصالح (يجب أن يطيع بدقة، وينتقد بحرية).

الديمقراطية النيابية

إن مذهب بنتام النفي واتجاهه القانوني الوضعي له أهمية أخلاقية وقانونية كبيرة، لكنه غالباً ما يُتهم بأنه لم يكن يمتلك نظرية سياسية. كل القضايا السياسية لديه يتم ردها إلى قضية القانون والتشريع، أو إلى حساب (المنفعة) لكي تفضي إلى سياسة اجتماعية ما جديدة. وغالباً ما يشار إلى تراثه عن النفعية بأنه نهاية للتراث العظيم في الفكر السياسي وإحلال السياسة الاجتماعية الحديثة محله. إن النفعيين لديهم الكثير ليقدموه للحكومة عما ينبغي أن تفعله، لكن لديهم القليل جداً من الاهتمام الحقيقي بأن يشاركوا في مناقشات حول طبيعة الحكومة، وذلك لسبب بسيط وهو أن مبدأ المنفعة يجعل من كل القضايا المتعلقة ببنية الحكومة مضمرة بصورة خالصة في السؤال عما هي أفضل حكومة تحقق أكبر قدر من المنفعة. لو تحقق هذا في الديمقراطية يكون لدينا مسوغا للديمقراطية، ولو تحقق في الأشكال الفاشية للحكومة مثل النظام الديكتاتوري بوصفه محققا لمنفعة أكبر، يكون لدينا مسوغا نفعيا لذلك.

وفي حين أن نظرية بنتام عن الحكومة لا يمكنها أن تتغلب على الفكرة القائلة بأن الاتصال بين المنفعة والأشكال الدستورية هي فكرة عارضة، فإنه على الرغم من ذلك حاول تطوير دفاع محكم عن الديمقراطية النيابية. والواقع أن بنتام في سنواته الأولى لم يكن مهتماً بأشكال الحكومة، غير أنه في كتاباته المتأخرة أصبح أكثر اهتماما بالديمقراطية النيابية بتأثير من نظريته عن المصلحة 'الفاسدة'، وكنتيجة لخبرته في التعامل مع مشاريع الإصلاح الاجتماعية والسياسية.

إن جزءا كبيرا من جهد بنتام العام المبكر كرسه لإنجاز أعماله العظيمة في النظرية القانونية ومبدأ المنفعة. هذه الأعمال مثل مقدمة في مبادئ الأخلاق والتشريع وعن القوانين بشكل عام، شكلت البنية الاصطلاحية لعلمه الخاص في التشريع. ولقد حددت العقود اللاحقة تحولاً في كتابات بنتام وكشفت عن

شخصية بنتام كـ'صاحب مشروع' يرتبط بثورة القرن التاسع عشر على الحكومة، أو كما يُعرف بين نقاده الأقل تفضيلاً له على أنه العقلاني الماكر arch-rationa1ist. ولقد شهدت ثمانينيات القرن الثامن عشر تحولاً في توجهه نحو الديمقراطية في ضوء خبرته بالثورة الفرنسية. وحتى هذه الفترة احتل بنتام مكانة رفيعة بين مصلحي التنوير خاصة أن النتيجة المأمولة من إحداث إصلاح في الحكومة والسياسة يتطلب تفهما وتعاطفا من قبل حاكم مستنير أو صالح. ومن أجل هذه الغاية سافر إلى روسيا ليزور أخاه الأصغر صامويل، وهو مهندس بحري ومخترع ومقاول عام كان موظفا لدى الأمير بوتمكين Potemkin، وكان مفضلا عند الملكة كاثرين الثانية Catherine II. ولقد كانت الرحلة طويلة وشاقة، عبر طريق بري طويل، لكن بنتام استغل الوقت بشكل جيد، وبدأ العمل على عدد من المشروعات، وتشمل الاقتصاد السياسي، والأصل المعماري لمكان المراقبة، والذي سيطر على فكرته عن إصلاح السجن والقانون في الخمسين عاماً التالية. وعندما واتته الفرصة أخيراً ليقابل كاثرين، أجفل بنتام بعيداً.

كانت تجربة الثورة الفرنسية هي الأساس في تشكيل آرائه في الحكومة، وكانت في البداية تنحو نحو التوجه الشمولي. فبداية، أدت وجهة نظر بنتام للظروف السياسية وغياب القائد المنتظر إلى الثقة في التطلعات الديمقراطية في تلك الفترة. وبصورة أولية، كان مؤيدا إلى حد كبير لإمكانيات الإصلاح التي خلقتها الثورة حتى أنه كتب كتيبا (أو مجموعة قواعد إجرائية procedure code) لظهور الجمعية الوطنية، والتي أسماها تكتيكات سياسية Political Tactics 1791. وبسبب هذا المجهود الضخم حصل هو وآخرين من أمثال توم بين Tom Paine - الذي لم يجتمع معه قط - على لقب مواطن شرفي. وقد أدت متابعته لدورة الأحداث من 1792 وما بعدها إلى مراجعة تفاؤله الأولي بشكل جذري. ويتجلى هذا العداء بشكل جزئي في رد فعله على إعلان حقوق الإنسان وحقوق المواطن، والذي يعتبره بنتام المسؤول عن كل عيوب الثورة ونقائصها. وكما أدار ظهره للثورة الفرنسية، أصبح أيضا معاديا بشكل متزايد للديمقراطية، ولقد أصبح لفترة - مثل بيرك - ناقدا قاسيا للديمقراطية والحكومة الشعبية، وقد كتب - على الرغم من أنه لم ينشر - دفاعاً عن الممثلين الفاسدين في البرلمان. وكما سنرى، فإن هذا لم يستمر لأنه وصل إلى توافق مع الحكومة الديمقراطية بطريقة لم يكن قادراً على أن يفعلها مع مفهوم الحقوق الطبيعية.

إن رد فعل بنتام المباشر على الوضع في فرنسا ورحلته إلى روسيا كانا كفيلين بتحويل انتباهه من الإصلاح القانوني والسياسي إلى التساؤلات الاجتماعية. وعلى وجه الخصوص، انشغل بـ'مبدأ التفتيش' inspection principle وتطبيقاته في سجن بانوبتيكون. وتتمثل هذه الفكرة في إقامة سجن يتم إدارته من خلال القطاع الخاص ويمكن أن يكون مصنعاً أو مدرسة للفضيلة ويمكن السيطرة على السجناء فيه من خلال إمكانية وجود مراقبة مستمرة عبر حجرة مراقبة مركزية. واستخدم بنتام الخطة لتشييد سلسلة من 'بانوبتيكون' للفقراء، وهو شيء أشبه بالإصلاحية التي تحاول أن تكسب المعوزين المهارات الضرورية

للحصول على وظيفة واكتساب مهارات الكد والعمل الجاد. إن إصلاحيات بنتام للفقراء لم تكن قاتمة على غرار تلك التي وصفها تشارلز ديكنز في أوليفر تويست Oliver Twist أو تلك التي أنشأها إدوين شادويك Edwin Chadwick (أحد تلاميذ بنتام)، لكنها كانت في الأساس تلبية لحاجة اجتماعية وفي ذات الوقت تحقق نوع من الربح لمالكيها، وهم جيرمي بنتام والمساهمين معه.

إن مغزى هذه القصة بالنسبة إلى تحول بنتام للديمقراطية هو أن فشله في تخطي العقبات التي وضعت في طريقه نحو تشييد هذا السجن قاده إلى تطوير اهتمامه بفكرة المصالح الفاسدة، ووجهة نظره في الحكومة نفسها هي أنها شبكة من مصالح فاسدة معادية للمصالح العامة.

في العام 1791 وضع بنتام مخطط للبانوبتيكون أمام رئيس الوزراء وليام بيت William Pitt وقد استغرق ثلاث سنوات لعرض هذا الموضوع على البرلمان. وأخيراً تم السماح بتشييد إصلاحية بانوبتيكون في ميلبانك Milibank بلندن في 1794. وبالرغم من أن الفكرة قد لاقت استحساناً برلمانياً، فإنها قد قوبلت بمعارضة قوية من جانب عائلتين أرستقراطيتين ذاتيْ نفوذ، إنهما عائلتا سبنسر وجروسفينور. وقد رأت هاتان العائلتان أن إنشاء سجن للمجرمين في ميلبانك من شأنه أن يقلل من قيمة ممتلكاتهم في نفس المنطقة. وبعد مضايقات عديدة استمرت لما يقرب اثنتي عشرة سنة أنفق فيها معظم إرثه، أقر بنتام بالهزيمة في 1803 وبدأ كفاحه الطويل من أجل التعويض. وكان الدرس المستفاد من هذه التجربة هو أن مصالح فاسدة مثل مصلحة عائلتي سبنسر وجروسفينور تستخدم أجهزة الدولة لتحقيق مصالح مالية خاصة في مقابل ما يعبر بصورة واضحة عن المصلحة العامة. وكان هذا مثال نموذجي (بالرغم أنه ليس المثال الوحيد) على المصالح الفاسدة التي تسلك مسلكا مضادا للمصلحة العامة. كما كشفت هذه التجربة أيضاً عن الكيفية التي يمكن أن تنمو بها مثل هذه المصالح الفاسدة كنتيجة طبيعية لافتقار المؤسسات العامة للمسؤولية وسيادة النماذج الرديئة للإدارة العامة. افتقدت الحكومة كلا المسؤوليتين وافتقرت كونها دولة حديثة مقبولة إضافة إلى البيروقراطية. وقد كان إنشاء دولة حديثة ونظاما بيروقراطيا هاجسا له في كتاباته المتبقية، خاصة بعد 1809 عندما بدأ بنتام بالاجتماع مع جيمس مل (والد جون ستيورات مل) ومجموعة عرفت بعد ذلك بالفلاسفة الراديكاليين.

إن تحول بنتام نحو الديمقراطية لم يكن صورة مطابقة لدفاع مل عن الحكومة النيابية. لقد تعهد بنتام بفكرة تحديد السلطة السياسية في أيادي الطبقة النيابية (طبقة البرجوازية الناشئة والطبقات التجارية المتوسطة). وبالنسبة لمل، فإن التصويت يحتاج إلى نوع من التوسع، لكنه ليس توسعا شاملا وبالتأكيد ليس هناك تصويت للنساء اللاتي تكون مصالحهن موضع رعاية من جانب الآباء أو الأزواج. لقد كان بنتام أكثر راديكالية، وبنى دفاعه عن التصويت شبه الكلي اعتمادا على رؤيته النفسية عن تفضيل الذات وتجلياتها

المؤسسية في المصالح الفاسدة. كما أنه كان أكثر اهتماما بالبنية المؤسسية وتجلياتها في الدولة الحديثة، وكان ذلك هدفه عبر كتاباته عن الدساتير وفي تصنيفه القانوني.

إن دفاعه عن الديمقراطية النيابية تطور من خلال اهتمامه بـ 'المصالح الفاسدة'. والمصالح الفاسدة هي التجليات المؤسسية الجماعية لتفضيل الذات. بدلاً من أن يسعى فرد ما لمصلحة شخصية ضد المصلحة العامة، فإن المصالح الفاسدة تظهر عندما تكون هناك جماعة فاسدة قادرة على أن تقدم مصالحها الفاسدة أو المؤسسية باعتبارها مصالح عامة. إن شخصية الحكومة بالنسبة إلى بنتام هي طبقة منفصلة ضمنياً عن المحكوم، مهما كان ما تحمله من توجه صالح للمحكوم. ولأنها طبقة منفصلة فإنها تطور مجموعة من المصالح منفصلة بالضرورة عن المصالح العامة، لكنها قادرة على تحقيقها بسبب سيطرة الحكومة أو نظام القانون. وللتغلب على تعارض تلك المصالح مع المصالح العامة، فإن مصالح الحاكم لابد أن تكون منسجمة مع مصالح المحكوم. ويمكن أن يتحقق هذا بالوسيلة البسيطة من خلال المساءلة والعزل الذي يكون ممكناً من خلال الانتخابات الديمقراطية. وبخلاف جيمس مل، فإن بنتام دافع عن التصويت شبه العام كوسيلة لمنع أية طبقة من الحكومة - حتى الممثلين النيابيين - أن تتصرف كطبقة منفصلة، الأمر الذي يحمل معه إمكانية وجود مصالح فاسدة. والشروط الوحيدة التي رأى بنتام أنها مناسبة للاقتراع كانت شروط مبنية على توافر الحد الأدنى من التعليم، وهي أن يكون الناخبون قادرين على أن يقرؤوا بطاقة الاقتراع.

وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك دفاع كبير لبنتام عن الديمقراطية بجانب الانتخاب كوسيلة وقائية 'للتخلص من العناصر الفاسدة'. إن الاقتراع كان جزءًا جوهريًا من برنامج عام يستخدم الرأي العام لتقويم الحكومة وتشكيلها وإصلاحها. وكما كان من المهم الحصول على ممثلين نيابيين مسؤولين، فإنه من المهم أيضاً أن يشترك الرأي العام والمراقبة العامة في شؤون الحكومة. ويتحدث بنتام عن محكمة للرأي العام تكون 'شبه محكمة' يعتبر فيها كل من الحكومة والمشرعين والبيروقراطيين مسؤولين عن قراراتهم. إن الديمقراطية النيابية ليست مجرد مؤسسة للاقتراع، بل هي بمثابة ثقافة كلية للحكومة (بـ) و(من خلال) الرأي العام. لهذا السبب كانت الحرية وانتشار الصحف أمر مهم جداً بالنسبة إلى بنتام. إنها ليست محض شروط للديمقراطية النيابية لكنها في الحقيقة جزء من الديمقراطية النيابية التي تتألف من مجموعة من الممارسات والمؤسسات الحكومية. بل حتى الرأي العام يمكن النظر إليه على أنه وسيلة يمكن بها تحقيق السعادة الأعظم للعدد الأكبر من الناس الذي يمكن أن يكون لهم صوت. لأنه حتى يكون الرأي العام مثل صوت السعادة الأعظم التي تتحقق للعدد الأكبر، فإن الرأي العام يحتاج إلى الإطار المؤسسي، وهذا يكفله نظام حكم الحقوق الدستورية والحريات الذي يشكل جزءاً أساسياً من (مجموعة القواعد الدستورية) لبنتام، والتي يشير إليها على أنها (ضمانات ضد الاضطراب العام).

إن الضمانات التي يجب اتخاذها لمواجهة الفوضى العامة تشمل أيضاً قيودا على الوزراء والبيروقراطيين والمسؤولين العموميين في تصور بنتام للدولة الدستورية. الاحتراز المسبق الذي يحد من السلطة والمال في يد أشخاص معينين، ويحد أيضاً من إمكانيات الأفراد في تشكيل مواقعهم الخاصة لتعزيز هيئتهم الاجتماعية وبالتالي سلطتهم. كل هذه الاهتمامات وأكثر عمل عليها بنتام بالتفصيل في مجموعة القواعد الدستورية وكتابات أخرى في أواخر عشرينيات القرن التاسع عشر. وبالنظر إلى هذه الكتابات مجتمعة، نجدها تدعو إلى نظام حكم من الشفافية والمسؤولية موجه بشكل كلي نحو تحقيق أكبر قدر من السعادة لأكثر عدد من الناس، لكن هذا لا يعتبر معيارا خارجيا، بل شيئا ما له صوت داخل نظام الحكم الدستوري الليبرالي.

لنعد الآن للقضية التي بدأنا بها، وأعني بها الصلة بين النفعية والشكل الدستوري، فمن الواضح أن بنتام كان مؤمنا بأن النفعية لابد أن تولي اهتماما بالشكل الذي تتخذه الحكومة. وعلى الرغم من أن الصلة بين النفعية والشكل الديمقراطي النيابي الذي أيده بنتام لا تزال موضوعا ممكنا، فإن إمكانيتها تقلل من خطورة مبدأ تفضيل الذات وفكرة المصالح الفاسدة. لنضع في اعتبارنا ما نعرفه عن الطبيعة البشرية وقدرتها على استثمار الإمكانيات المؤسسية للحكومة، فإن الديمقراطية النيابية إضافة إلى بنية ليبرالية دستورية مناسبة تكون هي الطريقة الوحيدة الملائمة لتحقيق أكبر قدر من السعادة.

بنتام والليبرالية

واحدة من المفارقات الغريبة في تاريخ الفلسفة هي أنه بدلاً من التركيز على تأكيد بنتام على الإصلاح الراديكالي والدستورية الديمقراطية الليبرالية، ركز الفلاسفة السياسيين المعاصرين على نظرياته الأخلاقية والقانونية والسياسية بوصفها نموذجا على التهديدات الأساسية لليبرالية السياسية. الليبرالية التعاقدية لجون رويس والعديد من تلاميذه تطورت - على الأقل جزئياً - كرد فعل على أوجه قصور مناهضة النفعية لليبرالية[10]. كما انتقدت نظرية بنتام القانونية بوصفها تهديدا ممكنا لليبرالية من جانب مفكرين مختلفين مثل هايك Hayek ودوركين Dworkin[11]. نظريته الأخلاقية هي ذرائعية بشكل ضيق لا تستطيع أن تقدم أي ضمان لأي شخص. ولذلك إذا اعتمدناها يمكن التضحية بالشخص البريء، أو بالأقليات لأجل الأغلبيات. بالإضافة إلى ذلك، يتم نقد نظريته الأخلاقية النفعية - بشكل متبادل - على أساس أنها تقدم نظرية شاملة عن الخير، ولذلك فهي لا تستطيع أن تستوعب الاختلاف الممكن حول طبيعة الحياة الصالحة. وكلا هذين الأمرين يشكلان أساسين لليبرالية التعاقدية الحديثة. كما تنتقد وضعيته القانونية أيضاً على أساس أنها تؤكد على التمييز القوي بين القانون والأخلاق. ولذلك، فإنها قد تمنح صفة الشرعية على أنظمة قانونية شريرة

10 Ibid.v.235.

11 H. L.A. Hart, Essays on Bentham (Oxford: Clarendon Press, 5983).

مثل النظام النازي في ألمانيا أو ستالين في الاتحاد السوفيتي. كما انتقدت أيضا على أساس أنها تمثل تهديدا للحقوق الليبرالية والديمقراطية بقدرتها على تطويع التشريع القضائي عندما تغيب قواعد القانون ويضطر القضاة إلى إصدار قرار في قضايا لا توجد لها قاعدة سابقة. وهو ما يمنح الفرصة للقضاة بأن تتدخل إرادتهم في فواصل التشريع. وبالنسبة إلى كثيرين من القرن التاسع عشر يعتبر بنتام هو المؤسس لما نسميه الآن بالليبرالية كما ينظر إليه أيضا بوصفه نموذجا على نوعيها الأساسيين: الليبرالية المتحررة والليبرالية السلطوية[12]. ولا يزال هذان الشكلان يحددان الأسلوب الذي يُقرأ به من جانب العديد من الشُراح اللاحقين.

ومع ذلك، فإن أقوى نقد مقدم ضد الزعم بليبرالية بنتام قدمه ميشيل فوكو (في دراسته عن السجون الحديثة)[13]. ومن المسلم به أن فوكو يستخدم سجن بانوبتيكون لبنتام كمثال على العقلية الأكثر اتساعا وعمقا التي تجلت في الأفكار السياسية والاجتماعية في العصر المتأخر من التنوير، فضلاً عن أنه يقدم تفسيرا تاريخيا لفكر بنتام. على الرغم من ذلك، فإن تصور سجن بانوبتيكون بوصفه صورة للعالم الواقعي النفعي هي فكرة مهيمنة أثرت على تلاميذ بنتام كما أثرت على المؤرخين الذين كتبوا عن الجانب المظلم من التنوير[14]. وفي هذه النسخة من عالم بنتام الأخلاقي، فإن (مشرع العالم) المستنير (والذي لأجله لابد أن نقرأ بنتام نفسه) لابد أن يؤثر في العقول الفردية كيما يحقق تناغما اجتماعيا ونظاما بوصفهما شرطا لتحقيق أكبر قدر من السعادة. إن السعادة التي سوف ينتجها مثل هذا النظام من الحكم هي السعادة البكماء للحيوان الخانع: وهذا بدقة هو ما حاول جون ستيوارت مل أن يتغلب عليه بالتمييز بين ما هو أسمى من السعادة وما هو أدنى. إن ما تفتقره رؤية بنتام - وفقاً لكل هذه الانتقادات - هو التسليم الجوهري بحرية الفرد والفاعلية كمكون للحياة الخيرة والسعادة. ودون هذا التسليم بالحرية والفاعلية، فإن الأشخاص عند بنتام هم موضوعات للتلاعب من جانب الحاكم المستنير. ولذا، حتى لو كان فوكو مخطئا في فهمه لما كان يعنيه بنتام وفي تفاصيل سجن بانوبتيكون، فإن فكرة البانوبتيكون وأشكال التحكم والتلاعب تخبرنا بشيء ما أساسي عن بنتام ومحاولات الإصلاح السياسي للتنوير.

إن مسألة ما إذا كان من الأفضل أن يتم تفسير بنتام بوصفه ليبراليا أم لا، لا تمثل في نهاية المطاف سؤالا تاريخيا. إن ما يتضمنه التراث الفكري مثل الليبرالية هو البنيات الفلسفية أو الأشكال الأيديولوجية التي تهدف إلى تغيير الظروف الاجتماعية والاقتصادية. وبالتالي، فإن هذه المسألة يصعب البت فيها بالركون إلى أدلة إضافية أخرى. لقد كانت نظرية بنتام الأخلاقية والسياسية الفريدة والمعقدة، عرضة بشكل دائم

12 John Rawls, A Theory of Justice (Oxford: Oxford University Press, 1971).

13 F. A. Hayek, Law, Legislation and Liberty (London: Routledge, 1975), and R. Dworkin, Taking Rights Ser - ously (London: Duckworth, 1978).

14 A. V. Dicey, Lectures on the Relation between Law and Public Opinion in England during the Nineteenth-Century (London: Macmillan, 1905), and F. Halévy, The Growth of Philosophic Radicalism, trans. M. Morris (London: Faber & Faber, 1972).

لأن تتكيف بصعوبة داخل حدود أي من هذه البنيات المصطنعة. ومع ذلك، فإن التسليم بالانتقادات الفلسفية المعاصرة والراديكالية التي وجهت له هو إنكار شديد البساطة لتراثه الهام في الفكر، وهو التراث الذي لا ينبغي النظر إليه في حدود الاستنتاجات البسيطة من نظريته في اللذة الأخلاقية والنفسية. لقد أدرك بنتام الحاجة لدليل تجريبي لتدعيم الأحكام الخاصة بالدافعية الإنسانية وأسبابها. ولذلك، فإن أفكاره النفسية لها طابع وضعي واضح، كما رأينا مع مبدأ تفضيل الذات. إن ما قدمه بنتام كان بمثابة نظرية أخلاقية وسياسية ذات طبيعة قوية وحيادية تتجنب الإرث الديني. ومن هذا المنطلق، فإن أفكاره كانت امتدادا لتراث ديفيد هيوم وتطوير له. ومع ذلك، فإنها ليست مجرد نظرية استنتاجية بسيطة عن الشخصية، كما اعتقد الكثير من نقاد بنتام في القرن التاسع عشر. وهذه الحقيقة لها آثارها المهمة بشأن الادعاء بأن بنتام كان مبشرا بالتوجهات النفعية والشمولية للدول الليبرالية الحديثة المستنيرة. وفي حين أدت النزعة الطبيعية لهيوم أن يميل إلى الابتعاد عن العلم الاجتماعي بوصفه وسيلة للتلاعب بالأفراد بطريقة مشابهة للتي افترضها فوكو، فإن بنتام قد استجاب لتلك المخاوف عبر محاولته الدؤوبة لتطوير تصور للديمقراطية النيابية. إن دور الرأي العام ليس فقط مراقبة الجهاز الإداري والوظيفي للدولة والحد من سيطرته، بل أيضاً كافة مستويات المصالح والسلطة غير المنتخبة. وبهذه الطريقة، فإن اهتمامه بالمؤسسات الصغرى وبالدفاع عن الشفافية، تذهب أبعد من ذلك للدفاع عن الحرية والمساءلة من مجرد تنظيم ورقة لإعلان الحقوق. إنها تؤكد أن الادعاء الحاسم بأن السعادة الأعظم هي شيء ما يمكن أن يتحقق فقط من خلال العدد الأكبر. وفي ظل غياب المعايير والحقوق الأخلاقية والطبيعية، فإن بنتام يؤكد أن الضمانة الوحيدة للحرية هي ترسيخ ثقافة الديمقراطية والمسؤولية.

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الرباط – أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : 54 99 77 537 212+

الفاكس : 27 88 77 537 212+

info@mominoun.com

www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2018

All rights reserved © 2018